شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من 15-25 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of
15-25- c and relative humidity 20-40%

كلية الحقوق

٩٨٤
رسائل

جامعة عين شمس
كلية الحقوق

١٩٤

دور التمويل الخارجي
في تنمية اقتصاديات البلاد النامية
مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية

رسالة مقدمة من

ابراهيم محمد يوسف الفار

للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

٢٢٦
ف ٢

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد جامع

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد

٩٨٤

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور أحمد حامد جامع أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الحقوق جامعة عين شمس	مشرفاً ورئيساً
الأستاذ الدكتور زينب العابدين بدوي ناصر أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق جامعة عين شمس .	عضواً
الأستاذ الدكتور السيد عبد العزيز جمعة المستشار بمعهد التخطيط القومي	عضواً

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا هب لنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا

صدق الله العظيم

مقدمـــــــة

اصبحت قضية التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية تلقى اهتماما متزايدا من جانب البلاد الناميه والمتقدمة على السواء وكذلك من جانب المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية. ويتمثل جوهر عملية التنمية الاقتصادية فى زيادة الانتاج القومى من السلع والخدمات بحيث يترتب على ذلك تحقيق زيادة مستمرة فى نصيب الفرد منها.

وتستمد التنمية الاقتصادية مصادر تمويلها فى أى مجتمع من المجتمعات مما يتاح لها من مدخرات محلية أو اجنبية. ولما كان المستوى الحالى للمدخرات المحلية فى معظم البلاد النامية يعجز عن تمويل المستوى الملائم للاستثمار اللازم لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية ،فان الامر يقتضى قيام هذه البلاد بتدعيم المدخرات المحلية بمصادر التمويل الخارجى لاتاحة الفرصة لتحقيق معدلات اعلى لتكوين راس المال تتيح الانطلاق لعملية التنمية الاقتصادية الى الامام.

وتمثل المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية فى صورتين رئيسيتين ،هما القروض الخارجية والاستثمارات الاجنبية الخاصة. وهناك علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية فى البلاد النامية ومستوى التمويل الخارجى المطلوب لمشروعات التنمية الاقتصادية فيها. فكلما كان مستوى المدخرات المحلية ، فى تلك البلاد ،منخفضا بالقياس الى مستوى الاستثمارات المطلوب تنفيذها كلما زادت حاجة البلاد النامية الى التمويل الخارجى . وكلما اقترب مستوى المدخرات المحلية من مستوى الاستثمارات فى تلك البلاد كلما انخفضت الحاجة الى التمويل الخارجى .

وفى حالة استعانة البلاد النامية بمصادر التمويل

الخارجى فعليها أن تقوم باتخاذ الاجراءات والسياسات الكفيلة بتحقيق الاستفادة الكاملة من الموارد التى تتيحها هذه المصادر مع الحرص دائما على ان يكون الاستعانة بهذه الموارد فى حدود الحجم الملائم الذى يتناسب مع ظروف وامكانيات هذه البلاد، بالاضافة الى ضرورة قيام هذه البلاد بالتعبئة الرشيدة للموارد المحلية حتى تتمكن من تخفيض نسبة الاعتماد، تدريجيا على مصادر التمويل الخارجى الى ان تصل الى مرحلة النمو الذاتى .

واذا كنا نعتقد بان مسئولية القضاء على التخلف الاقتصادى فى البلاد النامية يجب ان تعتمد فى المقام الاول على تلك البلاد ذاتها، فان على المجتمع الدولى واجب اساس يتمثل فى ضرورة تهيئة الظروف الدولية المناسبة التى تمكن تلك البلاد من السير قدما فى طريق التنمية. ولا شك ان ذلك يمكن ان يتم اساسا عن طريق تسهيل انتقال الموارد المالية الى تلك البلاد بالاضافة الى تذليل المشاكل التى تواجهها من جراء الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية.

وتتضمن هذه الدراسة محاولة متواضعة لتوضيح دور التمويل الخارجى فى تنمية اقتصاديات البلاد النامية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية . وقد دفعنى لاختيار هذا الموضوع كبحث علمى اتقدم به للحصول على درجة الدكتوراة ما يمثله التمويل الخارجى فى الوقت الراهن من أهمية للتنمية الاقتصادية فى مصر والبلاد النامية .

ولقد كان لسابقة حصولى على درجة البكالوريوس فى الاقتصاد قبل دراستى للقانون اثر هام فى الالمام بالجوانب المختلفة المحيطة بمشاكل التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية ، كما مكننى حضور البرنامج الخاص بمفاوضات الاستثمار فى البلاد النامية الذى عقد بجامعة جورج تاون بواشنطن ، من التعرف على بعض الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية الخاصة فى

البلاد النامية . كما اتاحت لى ايضا فرصة مشاركتى فى البرنامج الخاص بالتنمية الاقتصادية ، الذى عقد بمدينة طوكيو باليابان ، التعرف على بعض تجارب البلاد النامية فى مجال التمويل الخارجى والتنمية الاقتصادية . كما كان لاشتراكى فى العديد من المؤتمرات والندوات المحلية حول الاقتصاد المصرى اثر هام فى التعرف على المشاكل المختلفة التى تواجهه بالاضافة الى التعرف على وسائل التمويل المتاحة واجراءات تصحيح المسار الاقتصادى .

وقد رأينا لتكامل هذه الدراسة ان نقسمها الى باب تمهيدى وقسمين :

الباب التمهيدى : سنخصصه للتعريف بالبلاد النامية وتوضيح خصائصها ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية فيها . وسنقسم هذا الباب الى فصلين ، حيث نتناول فى الفصل الاول خصائص البلاد النامية ، وفى الفصل الثانى مصادر تمويل التنمية الاقتصادية المحلية والخارجية فى البلاد النامية ، واحتياجات البلاد النامية من التمويل الخارجى وطرق تقدير هذه الاحتياجات .

اما القسم الاول : فسنتناول فيه دور التمويل الخارجى فى تنمية اقتصاديات البلاد النامية وسنقسمه الى اربعة ابواب :-

الباب الاول : سنخصصه لدراسة مصادر القروض الخارجية فى البلاد النامية . وسنقسم هذا الباب الى فصلين ، نتناول فى الفصل الاول القروض الحكومية الثنائية وفى الفصل الثانى قروض منظمات التمويل الدولية والاقليمية .

الباب الثانى : سنخصصه لدراسة الاستثمارات الاجنبية الخاصة فى البلاد النامية وينقسم هذا الباب الى ثلاثة فصول ، حيث نعالج فى الفصل الاول القروض الخاصة وفى الفصل الثانى الاستثمارات الاجنبية الخاصة (المباشرة) فى البلاد النامية ثم نتعرض فى الفصل الثالث لدراسة الضمانات القانونية لحماية

الاستثمارات الاجنبية الخاصة فى البلاد النامية .

اما الباب الثالث : فقد رأينا أن نتناول فيه تقييم دور التمويل الخارجى فىتنمية اقتصاديات البلاد النامية . وينقسم هذا الباب الى ثلاثة فصول حيث نتناول فى الفصل الاول تقييم دور القروض الخارجية فى تنمية اقتصاديات البلاد النامية ، ونتناول فى الفصل الثانى تقييم دور الاستثمارات الاجنبية الخاصة فى تنمية اقتصاديات البلاد النامية ،ونعالج فى الفصل الثالث النظام الاقتصادى الدولى الجديد ومطالب البلاد النامية .

وفى الباب الرابع : سنعالج فيه اهمية وضع سياسة سليمة للتمويل الخارجى فى البلاد النامية . وتقسم هذا الباب الى فصلين ،نوضح فى الفصل الاول اهمية التخطيط الاقتصادى فى توجيه واستخدام التمويل الخارجى فى البلاد النامية ،ونعالج فى الفصل الثانى أهمية تعبئة الموارد المحليةفى البلاد النامية للحد من اعتمادها على التمويل الخارجى .

اما القسم الثانى من الدراسة :فسنخصصه لدراسة دور التمويل الخارجى فى تنمية الاقتصاد المصرى. وسنقسمه الى فصل تمهيدى وبابين ،حيث سنتناول فى الفصل التمهيدى من هذا القسم ، التطورات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى وطبيعة المشاكل الاقتصادية التى تواجهه .

اما الباب الاول : فسنخصصه لتوضيح دور القروض الخارجية فى تنمية الاقتصاد المصرى وسنقسمه الى ثلاثة فصول حيث سيتناول الفصل الاول اهمية القروض الخارجية للتنميةالاقتصادية فى مصر ، ثم نتعرض فىالفصل الثالث لتقييمدور القروض الخارجية فى تنمية الاقتصاد المصرى .

والباب الثانى : سنتناول فيه دور الاستثمارات الاجنبية الخاصة فى تنمية الاقتصاد المصرى وسنقسم هذا الباب الى ثلاثة فصول

حيث ندرس فى الفصل الاول تطور معاملة الاستثمارات الاجنبية الخاصة فى مصر ومفهوم سياسة الانفتاح الاقتصادى ثم نتعرض فى الفصل الثانى للموقف التنفيذى للمشروعات الاستثمارية الموافق عليها فى نطاق قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة (رقم٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم٣٢ لسنة ١٩٧٧)

اما الفصل الثالث فسنخصصه لتقييم دور الاستثمارات الاجنبية الخاصة فى تنمية الاقتصاد المصرى.

ثم نتبع القسمين الاول والثانى بخاتمة تضم خلاصة الدراسة وما توصلنا اليه من نتائج .

وقبل ذلك كله أود أن اتوجه بشكر صادق وعرفان عميق لاستاذى الفاضل العالم الجليل الاستاذ الدكتور احمد جامع على تفضله بقبول الاشراف على هذه الرسالة. ولقد كان لتوجيهات سيادته القيمة وارشاداته العلميه المخلصة عظيم الاثر فى اظهار الرسالة بصورتها المعروضة .

وما توفيقى الا بالله ،